دفعة «نبضة إعمار» تدفع ٢٠٠ معماري إلى الحياة العملية

رجاء يونس

بعد انقضاء ثلاثة أشهر على مناقشة مشروعات تخرجهم التي تصدت للكثير من المشاكل التي طرحتها بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي بلغ عددها ٩٠ مشروعاً في موضوعات مختلفة احتفلت كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق بتخريج دفعة من طلابها للعام الدراسي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ تحت عنوان «نبضة إعمار».

رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي لفت إلى أن كلية الهندسة المعمارية تعتبر عنوانا مميزا في الجامعة حيث حققت الكثير من الانجازات وقصص النجاح المشهودة لها والتي تستحق عليها التهنئة وقد تجلى ذلك بإقامتها العديد من النشاطات العلمية والثقافية وطرحها الكثير من المبادرات المجتمعية والتطوعية من أجل التواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

بدوره اعتبر عميد كلية الهندسة المعمارية الدكتور سلمان محمود أن ما يميز هذه الدفعة من الخريجين هي طبيعة مشاريع التخرج التي أنجزوها والتي خرجت عن المألوف وتصدت لمعظم المشكلات التي طرحتها الوزارات والجهات المعنية.

وأشار إلى أن توجيه أفكار الطلاب نحو قضايا تخص إعادة الإعمار هدفه تثبيت مفهوم إعادة الإعمار في شخصية الطالب والمهندس الجديد بشكل يتوافق مع المرحلة القادمة وبالتالي دفع الطلاب للتمسك بأرضهم والقيام بواجباتهم ومهامه الوطنية لافتا إلى أن عدد خريجي هذه الدفعة بلغ ٢٠٠ طالبة وطالبة ١٤٠ طالبة و٦٠ طالباً.

وأكد عدد من الطلاب الخريجين أنهم أرادوا من خلال إصرارهم على إطلاق «نبضة إعمار» على دفعة تخرجهم أن يوجهوا رسالة إلى العالم بأن أبناء سورية هم الأقدر والأجدر على إعادة بناء وطنهم سورية.

أمطار درعا مبشرة وزراعة القمح بدأت

درعا- الوطن

تبين أرقام شعبة الاستمطار في مديرية زراعة درعا أن الهطلات المطرية للموسم الحالي مبشرة وأكثر من مثيلاتها في الفترة المقابلة من الموسم الفائت، حيث بلغ مجموع الأمطار الهاطلة في الشجرة ٦٥مم مقابل ٢٠مم وفي تلشهاب ٣٥ مقابل ١٧ وفي الشيخ مسكين ٤٧ مقابل ١٢ وفي درعا ٤٧ مقابل ٢٦ وفي المسيفرة ٣٥ مقابل ١٢ وفي بصرى ٤٣مم مقابل ٦مم، وقد ذكر المهندس محمد الشحادات رئيس دائرة الإرشاد الزراعي أن زراعة محصولي القمح والشعير بدأت بوتائر متفاوتة والأمل بالوصول إلى تحقيق كامل المساحة المخططة والبالغة للقمح السقي ٨٠٧٤ هكتاراً وللقمح البعل ٦٩٢٦٢ هكتاراً وللشعير ٢٢٢٥٥ هكتاراً والعدس ١٩٨٢ هكتاراً والحمص ٢٣٤٥٦ هكتاراً، علماً أن فرع إكثار البذار يواصل توزيع البذار اللازمة للفلاحين بموجب التنظيم الزراعي الذي وافقت وزارة الزراعة على منحه بناء على الوثائق القديمة حسب توصيات المجلس الزراعي الفرعي والأعلى، وذلك تسهيلاً على الفلاحين ورفع عبء جلب وسائط حديثة ضمن الظروف الراهنة، كما تم تنفيذ زراعة ١٠ حقول إرشادية و٤ مدارس مزارعين حقلية لخدمة محصول القمح بهدف تدريب المزارعين على الإدارة المتكاملة للمحصول وتنفيذ العمليات الزراعية بالأسلوب العلمي، إضافة لإقامة ٣١٨ نشاطاً إرشادياً خدمة لمحصول القمح الاستراتيجي وعملياته والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وتدريب المزارعين على الاستفادة من مخلفات المحصول في تغذية الحيوانات.

ولفت الشحادات إلى أن الهطلات جيدة للموسم الحالي وهي تسهم في زيادة رطوبة التربة وإنبات الأعشاب الضارة مبكراً قبل الزراعة ليصار إلى فلاحتها وإزالتها عند البدء بالزراعة، كما تسهم في تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية وتحسين حالة المراعي وتخفيف الاحتياج إلى الأعلاف المكلفة جداً.

تجدر الإشارة إلى أن أهم مطالب الفلاحين تتمثل في ضرورة توفير مستلزمات تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية المقررة لاسيما السماد الآزوتي أو بدائله التي لا يمكن استخدامها إلا في الزراعة لما له من أثر مهم في زيادة الإنتاجية والمردود، إضافة إلى المحروقات اللازمة لعمليات الزراعة والري بالسعر المدعوم وبالكميات الكافية والوقت المناسب لرفع عبء شرائها من السوق السوداء بأسعار باهظة جداً.

نساء سورية يناقشن توصيات «سيداو»

إدراج اغتصاب المرأة كجريمة حرب والمرأة السورية أدرى بنفسها من إعلام الغرب

محمود الصالح

بينت رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان الدكتورة هديل الأسمر أهمية مناقشة وإقرار التوصيات الخاصة بموضوع العنف ضد المرأة واقتراح ما يناسبنا من التوصيات والإجراءات والقيام بما يمكن أن يتم فعله خلال هذه الفترة وذلك في إطار التفاعل مع ما قدمته لجنة «سيداو» حول حقوق المرأة والتي تتعلق بتأكيد الدور الحاسم للسلطة التشريعية في ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية حول حقوق المرأة وسيتم ذلك من خلال المتابعة مع السادة أعضاء مجلس الشعب وذلك بالتعاون مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل وسيكون محور الحديث هو مناقشة البيان الصادر عن اللجنة الدولية بخصوص دور البرلمان في تنفيذ ما ورد في الاتفاقية.

أما بالنسبة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتواصل تطبيقها في حالات الصراع واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب والامتثال للالتزامات وإجراء التحقيق ومعاقبة حالات الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان فإنه سيتم نشر الثقافة الخاصة بهذا الموضوع وإجراء التدريب اللازم فيما يتعلق بمواجهة العنف ضد المرأة في إطار توصية اللجنة رقم ٣٠ لعام ٢٠١٣ التي تناقش حقوق المرأة وحمايتها من العنف.

وبالنسبة لتسمية المشردات داخلياً والسكان المحتاجين للمساعدة الإنسانية أكدت الأسمر أن اللجنة ترى أن هذه التسمية لا تناسب وضع النساء في سورية ويمكن أن نسميهن النازحات بدل المشردات ولذلك لابد من التعاون مع الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات إلى جميع أنحاء البلاد، وتم التركيز على ضرورة إحداث وحدة حماية الأسرة التي تقوم بمهمة الاعتناء بالأسرة بشكل عام وكذلك بالنساء المعنفات بشكل خاص علماً أن المبنى الخاص بهذه الوحدة أصبح جاهزاً ولم يعد يحتاج إلا لعمليات الفرش.

وتقرر اعتماد وضع وثيقة للرصد والإبلاغ وفق القانون السوري، وكذلك زيادة أعداد النساء في لجان المصالحة ومواقع صنع القرار والتعريف بالعدالة التصالحية وتنمية مهارات حل النزاعات وبناء القدرات وخصوصاً للنساء.

والتعريف بالتوصية العامة رقم ٢٥ الصادرة عن لجنة المرأة والتشبيك بين الجمعيات التي تعمل في قضايا المرأة، والترويج على مستوى واسع لاتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وطالبت توصيات لجنة (سيداو) باستكمال عملية سحب التحفظات على المادتين ٢ و١٥ من الاتفاقية وهناك لجان تقوم بدراسة هذه التحفظات وإعادة النظر فيها. وستتم إقامة ورش عمل للتعريف بماذا يعني العنف والتمييز ضد المرأة في المجتمع السوري ودراسة تعديل بعض قانون العقوبات بما يتوافق مع الدستور وإجراء دراسة بهدف وضع إستراتيجية شاملة لمعالجة الآثار السلبية للأزمة على النساء واقتراح الحلول المناسبة وإجراء توعية إعلامية لتقف المرأة على حقوقها وكي لا تبقى تابعة.

وكانت اللجنة الدولية «سيداو» قد طالبت بإلغاء المواد ١٩٢، ٢٤٢، ٥٤٨ من قانون العقوبات الخاصة بجرائم الشرف ودعت إلى متابعة عدم الإفلات من العقاب في حالة الجرائم التي ترتكب باسم «الشرف».

> الأسمر: النازحات بدل المشردات وزيادة أعداد النساء في لجان المصالحة
>
> الشماط: نسعى حتى لا تبقى أي مادة في القوانين تشكل تمييزاً ضد المرأة

أما بخصوص توصيات اللجنة الدولية «سيداو» حول ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة كل من يمارس العنف ضد المرأة في حالة الحرب ولا سيما العنف الجنسي ومن كل الأطراف الحكومية والتابعة لها والجماعات المسلحة غير الحكومية.

والعمل على إدراج اغتصاب المرأة كجريمة حرب ومحاسبة جميع مرتكبيها.

وناقشت ورشة العمل التي أقامتها الهيئة للرد على توصيات لجنة «سيداو» واقتراح الإجراءات اللازمة إزاء هذه التوصيات بما يساهم في رفع الحيف عن المرأة وتوفير الحماية اللازمة لها حيثما كانت وبدت الطروحات المقدمة من ممثلات وزارات العدل والصحة والتربية والاتحاد النسائي والمجتمع الأهلي والمنظمات الدولية وممثلي العدل والخارجية كانت المقترحات محط اهتمام الجميع وأخذت حقها من المناقشة والحوار كل ذلك بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة لتحقيق التعاون الدولي في القضاء على العنف ضد المرأة.

عميد المعهد العالي للقضاء ومستشارة محكمة النقض القاضي آمنة الشماط أكدت في تصريح لـ«الوطن» أن وجود تمثيل مهم للعدل في هذه الورشة مهم جداً لأن القضاء هو الذي يضع مشاريع القوانين وبالتالي يجب أن تكون المناقشات بخصوص تعديل القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة يجب أن ينسجم مع باقي القوانين والدستور. وإذا كنا نناقش العنف ضد المرأة فهذا لا يعني أن المرأة السورية لا تأخذ حقوقها على العكس تماماً لقد حققت المرأة السورية الكثير من المكاسب ويمكن أن تكون وصلت إلى مستوى ما تحققه المرأة في الغرب أو أكثر.

ولكن نحن عندما نهتم بذلك لأننا نسعى حتى لا تبقى أي مادة في القوانين السورية تشكل تمييزاً ضد المرأة أي إننا نسعى للشكل الأمثل.

وأستطيع التأثير كقاضية أنه لا يوجد عنف بالمعنى المعروف عالمياً ضد المرأة في سورية لأن المرأة في بلادي تأخذ دورها وحتى في ظل هذه الأزمة اقتصر العنف ضد المرأة على المناطق الساخنة ومن المجموعات الإرهابية ولدينا الآن في وزارة العدل عدة لجان تقوم بتوثيق جميع حالات العنف على المرأة وعلى الأطفال ولكن يجب أن يكون هناك تعاون من جميع وزارات وهيئات الدولة في هذا الإطار ونحن اليوم نناقش الاتفاقية والتحفظات عليها وبكل تأكيد فإن كل المقترحات التي ستخرج عن ورشة العمل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع.

المغتربون والمهجرون ينعشون أسواق العقارات في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

سجلت أسعار مواد البناء في الآونة الأخيرة ارتفاعا جديداً بعد أن خضعت لبورصة ارتفاع الدولار الجنوني ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية أمام العملاق الأخضر بعد أن تجاوز سعر الطن الواحد من الحديد ٢١٢ ألفاً والمتر المكعب من الرمل ٥٥٠٠ ل.س في حين م٣ من البحص فيقل بقيمة ٣٠٠ ل.س عن متر الرمل أما الاسمنت فقد تجاوز سعر الطن الـ٢٢ ألفاً إلا أن اللافت للنظر في شوارع السويداء وقراها النهضة العمرانية المخيفة والأبراج التي يتم تشييدها بين ليلة وضحاها ما دفع «بالوطن» إلى رصد تلك الظاهرة والتوجه إلى ورشات البناء المنتشرة انتشار النار في الهشيم للوقوف على واقع أعمال التعهدات في المحافظة والتي (على ما يبدو) لم تقيدها أسعار مواد البناء المتصاعدة طردا مع ارتفاع الدولار حيث تبين أن ٩٥٪ من تلك الورش يتم تشييدها بأموال الاغتراب حيث أكد معظم من التقتهم «الوطن» أنه يتم العمل على شراء قطعة الأرض من صاحبها من أحد المغتربين وتعهيدها لأحد المهندسين لإشادة بناء ضمنها سواء السكني منها أو التجاري أو لجوء المغتربين إلى اخذ الأرض من صاحبها وإشادة البناء بعد الاتفاق على نسبة معينة تتراوح بين ٣٥٪ و٤٥٪ من قيمة البناء لصاحب الأرض في حين تبقى النسبة الأعلى لصاحب رأس المال في تمويل المشروع وهذا ما يؤكد بالمطلق أن التعهدات الخاصة والممولة من أموال الاغتراب هي التعهدات الأقوى التي تفرض نفسها كواقع مفروض في المحافظة لتبقى تعهدات المقاولين ممن صمدوا في البلاد رغم الظروف تسير سير السلحفاة إلا للمقتدر ماليا منهم وهم قلائل جداً.

حيث يشير مقاولو السويداء محمد صعب- بسام كوكاش- فريد عطاالله إلى أن ارتفاع أسعار مواد البناء الخاضعة لأسعار الدولار أثرت كثيراً في واقع عمل المقاولين في المحافظة وأدت إلى عجز كبير منهم على إكمال مشاريعهم البنائية حتى إنها أدت إلى جلوس كثير منهم في منازلهم دون عمل إضافة إلى تعهيد مشاريع مؤسسات الدولة لشركات القطاع العام.

بدوره نقيب المقاولين في السويداء عامر حمزة أشار إلى أن المقاولين بحسهم الوطني تحملوا ما سببته الأزمة وما نتج عنها من ضائقة اقتصادية ونقص في ميزانيات مؤسسات الدولة وقيمة المشاريع المعلن عنها والذي انعكس على كمية وقيمة المشاريع المطروحة ونظراً لطبيعة عمل المقاولين بالاعتماد على تنفيذ مشاريع المؤسسات والدوائر نتج عنه بطالة لا بل إفلاس خاصة للمقاولين ممن ليس لديهم مردود سوى المقاولات فضلاً عن القرارات التي صدرت وأعطت الأولوية في التنفيذ لشركات القطاع العام.

لافتاً إلى أنه نتيجة لبقاء المحافظة آمنة بالنسبة للمحافظات الأخرى ووجود عدد كبير من الوافدين هناك حركة عمرانية كبيرة جداً في المحافظة إلا أن هذه الأبنية وبالجزء الأكبر تحتاج إلى صبغة فنية واختصاص وتصنيف وهي في الأغلبية العظمى تنفذ من مغتربين يملكون رأس مال وأشخاص غير مسجلين في فرع نقابة مقاولي السويداء وليست لديهم خبرة المقاول المصنف والمختص ولهذا نتمنى أن تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء والجهات المختصة بحصر تنفيذ الأبنية التي لها صفة فنية بمقاول يتم التعاقد بينه وبين صاحب البناء عن طريق فرع النقابة وبإشرافها وهذا ما يعطي فرصة للمقاول بالتنفيذ كما يعطيه مردود مادي ويحفز من لديهم الرغبة في التنفيذ للانتساب لنقابة المقولين ويضمن سلامة التنفيذ وجودته ويقلل من الخلافات القائمة بين المالك والمنفذ من خلال سلامة العقود التي تشرف عليها النقابة على مبدأ (عطي الخبز لخبازه) وبذلك نشرك المهندس المشرف والموجه بعمله مع المقاول المختص بخبرته.

..٣و مليارات قيمة المساكن المخصصة للمكتتبين و١٥٢٦ مسكناً شبابياً قيد التنفيذ

حمص- نبال إبراهيم

قال الدكتور المهندس علي العيسى مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للإسكان في تصريح لـ«الوطن»: إنه ضمن خطة المؤسسة العامة للإسكان لتسليم المساكن المنجزة للمكتتبين في محافظة حمص قام فرع المؤسسة بالإعلان لمن يرغب من المكتتبين في مناطق غرب طريق دمشق- الوعر- تلكلخ لتقديم طلبات للتخصيص بالمساكن المتوافرة لديها في منطقة غرب طريق دمشق بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨، مبيناً أنه بمناسبة أعياد تشرين المجيدة قام رئيس مجلس الوزراء بتدشين ٣٤١ مسكن ادخار و٨٣ مسكناً شبابياً من المرحلة الخامسة والأخيرة في مشروع إسكان الشباب في منطقة غرب طريق دمشق و١٧٣ مسكناً عمالياً في الضاحية العمالية موضحاً أن القيمة الإجمالية المزمع تخصيصها بلغت نحو ٣ مليارات ليرة سورية.

وأشار الدكتور المهندس العيسى أن المؤسسة تقوم حالياً بتخصيص هذه المساكن للمكتتبين عليها وقد بدأ التخصيص بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢، موضحاً أن لدى المؤسسة من المساكن ما يكفي لتخصيص جميع المكتتبين لديها على مشروع الادخار السكني في منطقة غرب طريق دمشق، كاشفاً أن الإجراءات من أجل انطلاق المشاريع المتوقفة في مشروع إسكان الشباب بدأت المتابعة فيها مؤكداً أن لدى المؤسسة نحو ١٥٢٦ مسكناً شبابياً ونسبة التنفيذ فيها حوالي ٧٠ ٪ معرباً أنه بإنجاز هذه المساكن تكون المؤسسة قد انتهت من انجاز مشروع الشباب في محافظة حمص بالكامل بكل مراحله.

ونوه العيسى في نهاية حديثه بأن تخصيص هذه الدفعة من المساكن من دون شك يساهم بشكل كبير في حل مشكلة السكن في المحافظة ولاسيما في ظل الظروف الراهنة وحاجة الكثير من العائلات للمسكن.

طلاب حماة لا يداومون والمحافظة تدرس الظاهرة

حماة- محمد أحمد خبازي

طالب أعضاء مجلس محافظة حماة خلال دورته العادية السادسة بإيجاد حل لمشكلة المتقاعدين الذين يعانون تأخر صرف تعويضاتهم ما يدفعهم للجوء للوسطاء والتعرض للابتزاز المادي الذي يصل في بعض الأحيان عشرات آلاف الليرات السورية لانجاز معاملة تقاعدهم وكذلك تفعيل العمل في المصرف العقاري في السقيلبية علماً أن مقره جاهز وبكامل مستلزماته.

كما دعا الأعضاء إلى التشدد في موضوع الدوام المدرسي ومكافحة ظاهرة هروب الطلاب منها خلال الدوام، والتشدد في مخالفات الرقابة التموينية في ظل تراخي الرقابة على الأسواق من المراقبين التموينيين بهدف ضبط انفلات أسعار معظم السلع في الأسواق، وضرورة رفع توصية للجهات لمنح مجلس المحافظة والمحافظ صلاحية إبرام العقد السنوي لذوي الشهداء وتأمين سائر احتياجاتهم ومتطلباتهم وتحسين ظروفهم المعاشية والاجتماعية.

ونوه محافظ حماة الدكتور غسان خلف الذي حضر جلسة أمس بروح الانسجام والتعاون التي تسود جميع أعضاء مجلس محافظة حماة التي انعكست إيجابياً على التعبير عن هموم وتطلعات واحتياجات المواطنين وإيصالها للجهات المعنية وتحسين واقع الخدمات العامة والتخفيف من آثار ومنعكسات الأزمة على المواطنين.

من جانبه أكد المهندس جميل اليوسف رئيس مجلس المحافظة أن هذه الدورة للمجلس تضمنت العديد من الموضوعات والقضايا التي تمس حياة المواطنين بأدق تفاصيلها بغية مناقشتها مع مختلف الجهات الرسمية ذات الصلة سواء على مستوى المحافظة أو مركزياً مع الوزارات والمؤسسات الأخرى.